

مشروع الشرق أوسطي الكبير وأثاره الجيوبولتيكية المحتملة على الواقع العربي

د. نصيف جاسم أسود الأجابي
جامعة تكريت - كلية التربية
قسم الجغرافيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
ملخص البحث

يمثل الشرق الاوسط مفهوماً سياسياً وجيوبولتيكياً له مدلولات جغرافية غير محددة المعالم، ويتسع الاقليم أو يضيق حسب استراتيجيات الدول الكبرى المهيمنة على السياسة الدولية، فعند انتهاء الحرب الباردة طرحت عدة مفاهيم منها النظام الدولي الجديد والشرق اوسطية والعولمة، حيث ان جميع هذه المفاهيم تصب في مصلحة دول معينه ذات اهداف استراتيجية كأسرائيل وتركيا وايران، اذ لعبوا ادواراً قيادية جديدة في خلق اقليم جديد والسيطرة عليه، زد على ذلك فان مشروع جديد للشرق الأوسط يعني تحقيق تحولات سياسية واقتصادية في بعض دول المنطقة، وإعادة صياغة بعض وحدات المنطقة على نحو يستجيب للمتغيرات الدولية والإقليمية، وفي مقدمها متغيران مهمان جداً: أحدهما عبّر عنه مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي حين قال إنه مع انتهاء خطر القوة العسكرية السوفياتية أصبحت الولايات المتحدة أكثر حرية في التدخل في البلدان الأخرى، وثانيهما مسيرة السلام في الشرق الأوسط. ومن المنتظر أن ترسو أسس النظام الشرق الأوسطي الجديد في خلال السنوات الخمس الانتقالية المتمثلة بالاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي.

لذا جاء هذين المتغيرين في نتائجهما ميلاد حقبة جديدة لتوزيع القوة والنفوذ في منطقتنا العربية وعلى المستوى العالمي، وفي ظل هذه الأحداث الجيوسراتيجية خرج الى الحياة مولود سياسي اطلق عليه اسم النظام الشرق أوسطي، ويعد هذا المشروع من اخطر

مشروع الشرق أوسطي الكبير وأثاره الجيوبولتيكية المحتملة على الواقع العربي

د. نصيف جاسم أسود الأحبابي

المشاريع الاستعمارية التي تهدف الى تمزيق الوطن العربي وتجزئته أكثر مما هو مجزأ، وتقسيمته الى دويلات صغيرة يسهل السيطرة عليها، ودمج دول غير عربية (ايران وتركيا) مع الدول العربية وضمها في تكتلات سياسية جديدة والعمل على وضع تسوية شاملة للصراع العربي - الاسرائيلي يتم في ضوئها دمج هذا الكيان مع الدول العربية وضمان الهيمنة الامريكية على منطقة الشرق الأوسط.

هدف البحث ومنهجه:

ان حقائق الشرق الاوسط الجديد تشكل الخطوة الاولى في صياغة سياسة جديدة ذات طابع استراتيجي، جعلتها منطقة متغيرة بعد احداث نيويورك في ١١ أيلول لعام ٢٠٠١ والتمهيد للعمل على احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، فبعد ان شكلت ثلاث مجاميع تمثل اوجه لصراع سياسي لأكثر من نصف قرن، فمجموعات الدول الثلاث المؤلفة من الساحة الفلسطينية الاسرائيلية، والساحة اللبنانية السورية والساحة العراقية الايرانية ومعها ثلاث قضايا حساسة ومتداخله جعلت من الشرق الاوسط هدفاً لا يمكن الاستغناء عنه في ضوء المتغيرات الدولية والمتمثلة بزرع الافكار المذهبية وترويجها اعلامياً ودعمها، الانتشار النووي، وتحدي الاصلاح السياسي وهذه تحدد مجتمعة معالم الشرق الاوسط الجديد، وما تشهده من سيناريوهات تبناها انظمة وقوى عالمية تسعى الى تنمية وترسيخ مبادئ مشروع الشرق أوسطي الجديد، والتي تعمل الولايات المتحدة الامريكية وطفلها الغير شرعي إسرائيل في ادخال الدول العربية خاصة ودول الغير عربية بصورة عامه لدمجها في تكتلات سياسية جديدة الهدف منها الاستحواذ والسيطرة و استمرار التبعية بأنواعها، وذلك لخدمة مصالح الدول الرأسمالية في هذه المنطقة الحيوية من العالم.(١)

تتلخص مشكلة البحث "ما هو مدى انعكاسات وتداعيات مشروع الشرق أوسطي على الأمن القومي العربي وما هي الآثار الناجمة من تلك التداعيات وفق منظور الجغرافيا السياسية المعاصرة"، ومن خلال هذه المشكلة وما يترتب عليها من تطبيق لهذا المشروع يتحتم علينا صياغة فروض علمية هادفة للوصول الى حقيقة قد تكون سراجاً منيراً للأجيال القادمة، وهي اعطاء شرعية قانونية لوجود إسرائيل في جسد الامة العربية وطمس الخصوصية

القومية لها في منطقة اوسع من محيطه الاقليمي، كما يترتب على ذلك حق قانوني لهذا الكيان في استغلال الثروات الطبيعية في المنطقة العربية وبشكل مباشر، زد على ذلك فان هذا المشروع يعد انتهاك وتهديد الى الامن الغذائي العربي واستمرار تبعية الدول العربية وانكشافها نحو الخارج.

بما ان الشرق الاوسط هو مصطلح جيوبوليتيكي غير محدد المعالم تماما ويختلف تحديده موقعاً بحسب الابعاد الاستراتيجية التي وضعتها القوى المهيمنة على الساحة الدولية، اذ ينهض ويضمحل هذا المصطلح وفق الاحداث التي تمر بها هذه المنطقة الخاضعة بشكل غير مباشر لتلك القوى، الا ان متطلبات الدراسة تقتضي وضع مثل هذا التحديد وعليه فأن المنطقة قيد الدراسة هي الرقعة الجغرافية العربية والواقعة تحت مخططات الكيان الصهيوني ودول المجاورة للمحيط العربي وخاصة تركيا وأيران، فالموقف التركي الداعم لرسم السياسية الامريكية وترويج الافكار الجيوبوليتيكية الهادفة للسيادة الاقليمية تحت وصايا امريكية في منطقة الشرق الاوسط، أما الموقف الايراني التوسعي الهادف للهيمنة على اوسع مساحة ممكنة وعلى حساب الاراضي العربية، لهذا تعد ايران الذراع الاستراتيجي في المنطقة لخدمة المعسكر الغربي، اما بالنسبة للحكومات العربية في المنطقة فان ايران ضالعة وبشكل كبير في بناء ترسانة عسكرية تهدد الأمن الاقليمي العربي وتجعل هاجس الخوف سائد على الساحة السياسية لدول الخليج العربي.(٢)

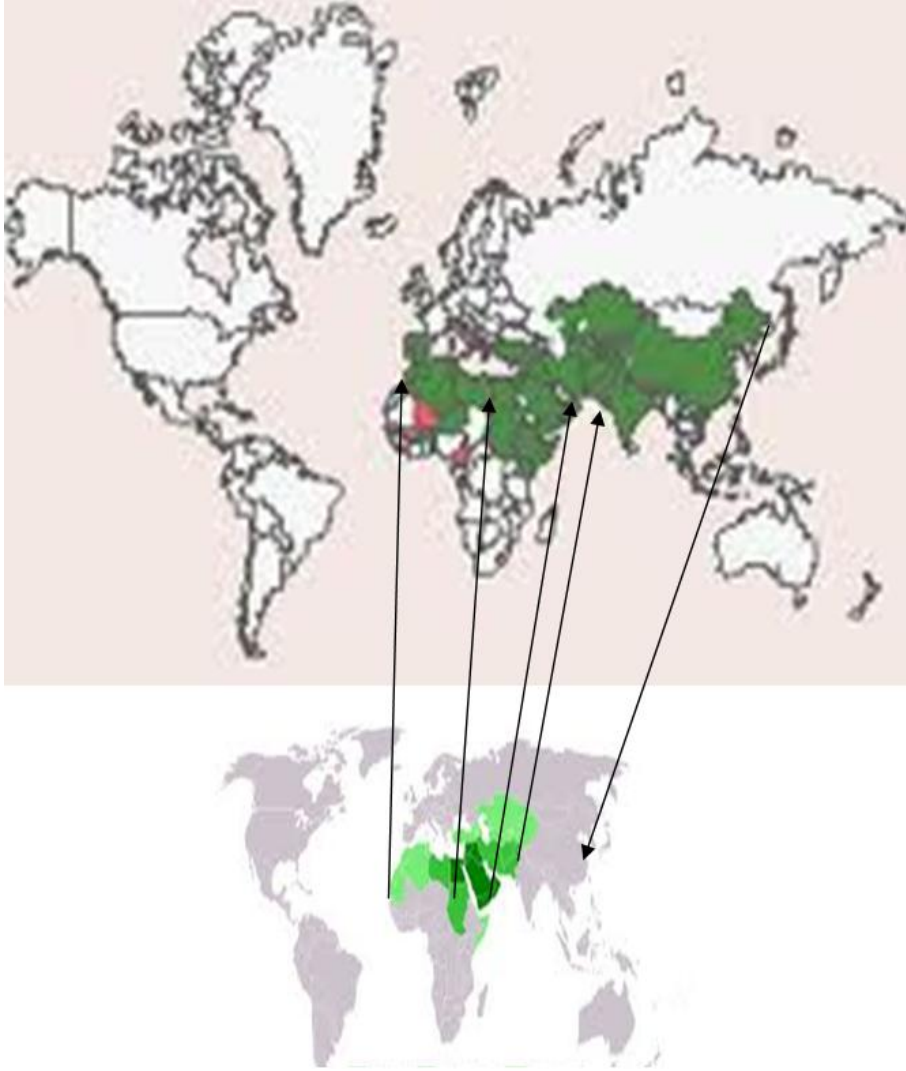
ولعل من نافلة القول ان تقف الدول العربية اليوم على مشارف مرحلة في غاية الخطورة قد تهدد مستقبلها ووجودها، اذ استمر النظام العالمي الجديد بطرحة مسألة العولمة وشكلها الاقليمي وفق مفاهيم وتوجهات لسيادة النظام الشرق اوسطي، والذي يعد حلم القوى العالمية في تفكيك منطقة الشرق الاوسط وإعادة تركيبها على اساس غير قومي، ويخطئ من يظن أن فكرة مشروع النظام الشرق اوسطي، جديدة وأنها ترتبط بما كتبه شيمعون بيريز أو ما يسمى اليوم بالشرق الأوسط الكبير أو الجديد الذي يدعو إليه المسؤولون في إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، بل على العكس إنها قديمة، وترجع إلى بدايات القرن العشرين، ولقد بذل الغرب، ممثلاً بصورة خاصة بالدول الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية

مشروع الشرق أوسطي الكبير وأثاره الجيوبولتيكية المحتملة على الواقع العربي

د. نصيف جاسم أسود الأحبابي

وبريطانيا وفرنسا، جهودا حثيثة لإشاعة مصطلح الشرق الأوسط، وتوضيح حدوده، ورسم مستقبله، كان النفط وإسرائيل، العاملان الأساسيان وراء هذا الاهتمام بهذه المنطقة الحيوية من العالم. انظر الشكل رقم (١)

الشكل رقم (١) إقليم الشرق الأوسط باختلاف امتداده الإقليمي



المصدر: الشبكة المعلوماتية وعلى الموقع الاتي: www.marefa.org

وفي نهاية الامر يتقلص الدور العربي في هذا المجال ولا يكون امامه الا القبول بما يقدم له النظام الراسمالي بزعامة أمريكا وحلفائها، ومع كل هذا المخاطر التي تحوف بالواقع العربي فأنا لا نزال في منطقتنا نتعامل من منطلق ردود الافعال والاستنكار دون وجود خطط مسبقة طويلة المدى، لتشمل عدداً من الخطط التفاوضية والبدائل للمناورة وذلك بمنظور الجغرافيا السياسية المعاصرة.

١ - الابعاد الإستراتيجية للشرق الأوسط.

حين أطلق الفرد ماهان المصطلح كان يقصد به المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية. ويدخل الخليج العربي ضمن هذه المنطقة. وحسب مفهوم المعهد الملكي للشؤون الدولية الذي تأسس في لندن سنة ١٩١٩ برئاسة المؤرخ آر نولد توينبي، فان تسمية الشرق الأوسط شملت " شرق البحر المتوسط " وبصورة خاصة منطقة الهلال الخصيب ومصر وتركيا واليونان وقبرص وإيران. وأبان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، توسع استخدام مصطلح الشرق الأوسط ليشمل كافة المشرق العربي ومصر والسودان وتركيا وإيران وأفغانستان. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وسع معهد الشرق الأوسط الذي تأسس في واشنطن سنة ١٩٤٦ استخدام المصطلح المذكور ليشمل فضلاً عن المنطقة أعلاه، كلا من باكستان وآسيا الوسطى والأقطار العربية في شمال افريقيا، ومنذ ذلك التاريخ أطلق مصطلح الشرق الأوسط على تلك المنطقة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، وعلى العشرات من مراكز الدراسات والبحوث والأقسام العلمية المتخصصة في الجامعات الأمريكية، ومع بداية إعلان تأسيس إسرائيل على الأرض العربية فلسطين في ١٤ أيار ١٩٤٨ بدأ البعض من الكتاب والسياسيين الغربيين يروجون لهذا المصطلح رغبة منهم في تثبيت كيان إسرائيل والسعي لدمجه ضمن المنطقة وعلى هذا الأساس تعاملت أجهزة الإعلام والدوائر الغربية مع أقطار جامعة الدول العربية على أنها أقطار شرق أوسطية.

لقد أصبح معلوماً إن مصطلح الشرق الأوسط هو أكثر من مصطلح جغرافي، فهو مصطلح سياسي واقتصادي، يضم بين جناحيه أقواماً من عروق شتى عربية وتركية وفارسية، ومن أديان شتى إسلامية ومسيحية ويهودية وتمتد حدوده لتحتوي الوطن العربي ولكن مجزأً مبتدأً

مشروع الشرق أوسطي الكبير وأثاره الجيوبولتيكية المحتملة على الواقع العربي

د. نصيف جاسم أسود الأحبابي

بمصر دون الشمال الأفريقي ثم إسرائيل وتعانق ذراعاها أقطارا تصل إلى أفغانستان وحتى جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية شمالاً وهكذا، فأن الشرق الأوسط، يشكل المجال الذي تلتقي فيه قارات أوروبا وأفريقيا وآسيا، ويضم البحار: المتوسط والأحمر والأسود، إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي، كما يتحكم بأهم المضائق في العالم، هرمز، باب المندب، قناة السويس، البوسفور، الدردنيل، وتروى أراضيه أنهاراً مهمة كدجلة والفرات والنيل والأردن، وهو موطن الحضارات القديمة ومهد الأديان السماوية ويضم فوق ذلك كله أكبر ثروة نفطية في العالم، إن كل تلك العوامل جعلت من منطقة الشرق الأوسط مجالاً إستراتيجياً حيوياً للقوى الصناعية الرأسمالية في الغرب، لأنه يُؤمن في السلم والحرب، تدفق النفط والاستثمارات والمواد الأولية، إلى جانب الممرات المائية والبحار والقواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية والمخازن الإستراتيجية التي تقوم بدور مهم في تعزيز الإمكانيات اللوجستية وتوسيع القدرة للسيطرة على العالم. وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل الدعامة الحيوية في سياستها الكونية الى جانب أوروبا، وكان تشكيل قوة الانتشار السريع الأميركية سنة ١٩٨٠ دليلاً واضحاً على ذلك، فقد حدد رونالد ريغن رئيس الولايات المتحدة في الأول من أيلول ١٩٨٢ هدف هذه القوة بقوله " علينا وضع سياسة مشتركة مع أصدقائنا وحلفائنا واستخدام القوة اذا ما اقتضت الضرورة للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط". (٣)

٢- السوق الشرق أوسطية.

وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية في أيلول ١٩٨٠ انتهجت الولايات المتحدة ماسمي بـ (سياسة الإجماع الاستراتيجي) والتي كان القصد منها احتواء البلاد العربية المناهضة للولايات المتحدة والحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة. وفي هذا السياق يمكن فهم العلاقة بين وجود إسرائيل في قلب المنطقة وتكريس علاقات التبعية لها، فالشرق الأوسط بحسب تعبير مارتن اندك مستشار الأمن القومي الأسبق "العمل على الحفاظ لمستقبل تحقق فيه إسرائيل وجيرانها العرب مصالحاً تاريخية تمهد للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية وذلك من أجل تأمين التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط " ، ويعد مؤتمر مدريد الذي عقد سنة ١٩٩١

بمشاركة عملية انطلاق لترسيم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، وفي مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ طرحت فكرة السوق الشرق أوسطية بمبادرة إسرائيلية وأميركية مع الجماعة الأوروبية والبنك الدولي.

ويعد شيمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق من أشهر الداعين لهذه الفكرة. فقد ركز عليها في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر السنوي لحزبه حزب العمل في أيلول ١٩٩١ وتحدث عن التكامل بين ثلاثة عناصر متوفرة في الشرق الأوسط هي وفرة موارد المياه التركية، وسعة السوق الاستهلاكية المصرية ومقدرة التكنولوجيا الإسرائيلية، إضافة الى اتحاد هذه العوامل الثلاثة ممولة بفوائض نفط الخليج العربي، وهكذا تستطيع ان تحقق اسرائيل ما تريد، ويجعلها جزءا من المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد، فيتعزز عندئذ أمنها ويتحقق رخاءها لهذه الاستراتيجية والرؤيا المستقبلية بمنظور الجغرافيا السياسية. (٤)

ثم عاد بيريز فوسع الفكرة من خلال كتابه " الشرق الأوسط الجديد " الذي ترجم الى اللغة العربية أكثر من مرة في عمان بالاردن. وتشير بعض الدراسات إلى أن مشروع الشرق الأوسط الجديد قدم لأول مرة من قبل (التجمع من اجل السلام) وهي هيئة غير حكومية تشكلت في القدس سنة ١٩٦٨، بهدف تشجيع المبادرات الرامية لإزالة أسباب الصراع العربي - الإسرائيلي وتضم الهيئة كتابا ومفكرين ومثقفين وصحفيين. ويقول بيريز أنه طرح المشروع سنة ١٩٨٥ وسماه بمشروع مارشال الشرق الأوسط وأن الدكتور مصطفى خليل رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في مصر آنذاك شارك في وضع تفاصيل هذا المشروع. وترافقت الدعوة الى إنشاء النظام الاقتصادي الشرق أوسطي مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي نجم عنها اتفاق غزة - أريحا، ولئن كانت فكرة النظام الشرق أوسطي الجديد وفق مفهوم مستشار الأمن القومي الأمريكي (مارتن أندك) تعني إعادة هيكلة هذه المنطقة على بنى جديدة أو مفهوم (بيريز) الذي يقصد به "إقامة نظام النفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يرتكز على اعتبارات التقارب الجغرافي والتعاون المشترك على مختلف الأصعدة ". (٥)

زد على ذلك فأنها تهدف في الوقت نفسه الى مواجهة مشروع العرب الحضاري المستقل، وإضعاف المرتكزات السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام العربي، وذلك من خلال إلغاء المقاطعة لإسرائيل وتدعيم قدراتها السياسية والعسكرية وفتح الأبواب أمام نموذج الغرب الرأسمالي بأفكاره وقيمه وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في المنطقة وبما يضمن دمج إسرائيل فيها وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وإقامة علاقات عربية-إسرائيلية في إطار مشروعات شرق أوسطية مشتركة، هذا فضلا عن أن هذا النظام يعطي دورا لتركيا الجارة الشمالية للعرب منسجما مع النظام العالمي الجديد المرتبط الى حد كبير بالإستراتيجية الأميركية ومحكوم كذلك بمدى تدعيم تركيا لعلاقتها مع إسرائيل وخاصة على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاقتصادية، ان مشروع النظام الشرق أوسطي إذن يرتكز على أسس سياسية واقتصادية، ولا يشترط توفر هوية ثقافية وحضارية متماثلة لأنه يضم قوميات وأجناس وأديان شتى. ومن هنا فأن ثمة تناقض واضح بين المفهومين العربي والغربي لهوية هذه المنطقة المهمة من العالم وجوهر هذا التمييز هو التركيز العربي على التاريخ والثقافة والقول بوجود أمة عربية ذات مشروع حضاري سياسي متكامل، بينما يركز الغرب على الجغرافية والاقتصاد والاعتبارات الإستراتيجية للتأكيد على وجود شرق أوسط جديد كبير يختلط فيه العرب مع الكورد والأتراك والإيرانيين والفرس والإسرائيليين والهنود والباكستانيين والأفغان وغيرهم من الشعوب والقاسم المشترك للجميع هو تبني الديمقراطية والحرية والابتعاد عن العنف والاندماج بالاقتصاد العالمي (اقتصاد السوق). (٦)

٣-مراكز القوى الإقليمية وانعكاسها على البعد الأمني في مشروع الشرق اوسطي.

من المعروف أن ميزان قياس قوة الدولة من وجهة نظر الجغرافية السياسية يتألف من نوعين رئيسيين من العناصر، أولهما يضم العناصر شبه الثابتة، كالكتلة السكانية، الموقع الجغرافي، نظام التجنيد، القوة المسلحة، التدريب، اللوجستية، مسرح العمليات، المذهب العسكري، وشبكة الأصدقاء والأعداء، في حين يتألف النوع الثاني من عناصر يصعب تقديرها، إلا في حدود التقصي والتنبؤ، مثل خطط العمليات، التعبئة المعنوية، القيادة، وأنواع الأسلحة، وبخاصة تلك غير المعلنة.

وستكون القوى الفاعلة في ميزان القوى للبعد الأمني الشرق الأوسطي كمايلي:-

٣-١- إسرائيل

إذا ما نظرنا إلى ميزان القوى العربي - الإسرائيلي، وإذا ما افترضنا وحدة الكفة العربية - وهو افتراض نظري صرف - فإننا واجدون رجحان الكفة العربية في بعض عناصر القوة الثابتة، مثل: المساحة، وعدد السكان، والموارد الاقتصادية، وحجم القوات المسلحة، والموقع الاستراتيجي. وفي مقابل ذلك، ترجح كفة إسرائيل في السلاح النووي، والتنظيم العسكري، وقيادة الحرب، وقنوات التسليح والإمداد الفوريين والغزيرين من الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة. وفي جميع الأحوال، فإن في الكفة العربية عناصر ثابتة من القوة والقدرة، وهي قابلة للتطوير والتعظيم بقدر ما تريد لها الإرادة العربية الموحدة من تطوير وتعظيم، حتى تبلغ منزلة رفيعة تعلو على منزلة كفة إسرائيل، ولأن هذه الصورة نظرية صرف، ولأن عوامل تغيير الوضع العربي الراهن ليست متوافرة بالقدر المناسب في الظروف الحاضرة، فإن ميزان القوى سيظل راجحاً لمصلحة إسرائيل. (٧)، وسيحافظ على رجحانه في إطار البعد الأمني للنظام الشرق الأوسطي، مستنداً لدعائم تعد مايلي:-

أ - سينتج من تفكيك عناصر الاشتباك في الإطار الجغرافي لفلسطين، ترتيبات أمنية ذات طابع خاص بين الدولة الفلسطينية المنشودة وإسرائيل، تختلف اختلافاً نوعياً وشكلياً عن الترتيبات الأمنية التي تضمنتها معاهدتا السلام المصرية - الإسرائيلية والأردنية - الإسرائيلية، وعن الترتيبات التي يمكن أن يتضمنها أي اتفاق بين كل من سوريا ولبنان والأردن من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى. ذلك أن الترتيبات بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل ستكون بين كيان سيتحرر ويتأسس من جهة، وبين دولة محتلة من جهة أخرى. وفي هذه الحال من الطبيعي أن تفرض إسرائيل شروطها ومتطلبات نظريتها الأمنية واستراتيجيتها الدفاعية. (٨) بحيث تخلو الأرض الفلسطينية من أي تهديد أو احتمال تهديد يقصد إسرائيل، وذلك بتوفير الوسائل التي تمكن الجيش الإسرائيلي من استخدام الأرض الفلسطينية كموقع متقدم للإنذار المبكر، ولفتح القوات وتعزيز القدرة على الردع والانطلاق للهجوم. ويدعم هذه الفكرة التوجه نحو حرمان الدولة الفلسطينية المنشودة أن يكون لها جيش، ذلك أن "قوة الدولة الفلسطينية يجب أن

تكون بالتحديد في ضعفها يجب ألا يكون أمنها في يدها بل يجب أن يستند أمنها كلياً إلى ضمانات الدول الكبرى". (٩)

ب - ستدخل إسرائيل عضواً مؤسساً في النظام الشرق الأوسطي، وهي مسلحة بنظريتها الخاصة بأمنها، على النحو الذي انتهت إليه في ختام المرحلة الراهنة من الحروب العربية - الإسرائيلية، مضافاً إليها المتغيرات والعوامل التي استجدت بعد حرب الخليج الثانية، وإفرازات مرحلة ما بعد تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. وستبقى هذه النظرية قائمة ومستمرة ومتطورة، بمقوماتها وأسسها وعناصرها، وبخاصة ميزة التفوق العسكري على القوى العسكرية العربية، والقدرة على دفع الحدود غير الجغرافية للأمن الإسرائيلي إلى ما وراء حدود الوطن العربي.

في ضوء نظرية الأمن الإسرائيلي هذه، ذات الأذرع الضاربة الطويلة، وبخاصة الجوية والجو - برية، من الطبيعي أن تعمل إسرائيل لترسيخ سيطرتها وهيمنتها من خلال استثمار التناقضات القائمة، أو التي قد تنشأ، بين الدول العربية من جهة، ودول الجوار الجغرافي من جهة أخرى، وبخاصة تركيا وإيران وإثيوبيا. وإذا كانت هذه التناقضات في حال كمون أو تحرك بطيء في الوقت الراهن، فإن احتمالات تعقد بعضها ودفعها إلى المواجهة واردة وقائمة، وبخاصة حينما تتطلب بعض الظروف ذلك، أو تتوافر العوامل الكافية لذلك.

و- وإذا كانت المتغيرات الدولية التي طرأت على النظام العالمي، ونتائج حرب الخليج والتطورات السلاحية والتقنية الحديثة قد دعت إسرائيل إلى مراجعة مذهبها العسكري، فإن المرحلة الجديدة التي دخل إليها الصراع العربي - الإسرائيلي في "مؤتمر السلام للشرق الأوسط" في مدريد كانت العامل الأهم والأكثر إلحاحاً في إقرار تلك المراجعة.

ذلك أن إسرائيل كانت تعتقد، ولا تزال، أن السلم، أي سلمها المنطلق من مصالحها وأهدافها، يمكن أن يتحقق فقط عن طريق إستراتيجية القوة، وأنها تستطيع، من خلال إستراتيجية القوة هذه، أن تحقق الهيمنة والسيطرة، وأن تفرض حلولها. وهي تريد أن يتحقق ذلك في إطار بقاء إسرائيل الدولة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط.

ج- ومن يتتبع الأدبيات العسكرية الإستراتيجية الإسرائيلية، الرسمية والثقافية العامة، يلاحظ أن هناك إجماعاً إزاء المسائل المتعلقة بمستقبل التوازن والأمن الإقليميين، جوهره ضرورة الاستمرار في صوغ الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على أساس "الخيار الأسوأ"، وأن الوسيلة الوحيدة لبناء تلك الإستراتيجية هي التفوق العسكري وما يسميه الإستراتيجيون الإسرائيليون "الرادع الاستراتيجي الإسرائيلي الذاتي"، ويقصدون به السلاح النووي. ويرى هؤلاء أن هذين العاملين - التفوق والردع - هما القادران على مواجهة أسوأ الاحتمالات والمفاجآت التي قد تطرأ على موازين القوى، وبخاصة بعد إقامة السلام. ذلك أن إسرائيل تعد المنطقة والسياسات العربية عرضة دائمة للتغيرات والمفاجآت. وفي حين تحقق عملية التفاوض العربي - الإسرائيلي إنجازات متتابعة. (١٠)

يخرج علينا مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب في خريف ١٩٩٤ بتقريره السنوي عن توازن القوى في الشرق الأوسط، ليعلمنا أن سوريا تمثل الخطر الرئيسي على إسرائيل، وليس من المتوقع قط أن تساوم إسرائيل على مبدأ الاحتفاظ بتفوقها العسكري في المنطقة، في أية مفاوضة مقبلة، أو أي ترتيب لخفض التسليح أو لإخضاع أراضيها ومؤسساتها لتفتيش دولي على الأسلحة النووية وإنتاجها، على شاكلة التفتيش الدولي المطبق على العراق. وهي لا تقبل قط أن تجازف بفقدان هذا التفوق حتى في حال إقامة السلام وترسيخ دعائمه، وبخاصة أن "إستراتيجية التفوق" هذه لها دعامة أساسية عند إسرائيل، وتكاد تكون الدعامة الوحيدة التي تميز القدرة العسكرية الإسرائيلية وتمنحها القوة في الحرب والسلم وعلى طاولة المفاوضات. وتلك هي القوة النووية. (١١)

ولسنا نود أن ندخل في تقرير امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، ولا في تفصيل ذلك. وإنما نكتفي بالإشارة إلى توافر المعلومات عن أن إسرائيل تملك أكثر من ٢٠٠ رأس نووي، وأن لديها وسائط لنقل هذه الرؤوس إلى أممية طويلة في أعماق الوطن العربي. وقد تأكد ذلك في تحقيق علمي موثق أجرته مجلة جينز إنتليجنس ريفيو، قوامه صور التقطتها الأقمار الصناعية الفرنسية والروسية، تثبت أن لدى إسرائيل نحو ٢٠٠ رأس نووي من كل الأنواع، ويقودنا الحديث عن "التفوق الإسرائيلي"، حكماً، إلى تلمس آثار العون العسكري الأميركي المستمر

لإسرائيل، بوصفه العنصر الرئيسي الذي يقلب ميزان القوى لمصلحة إسرائيل، ويجعل التفوق النوعي الإسرائيلي أمراً واقعاً وممكناً، وبوصفه أيضاً عوناً لا يحده طرف أو مانع أو سبب قاهر، وإنما يصب دوماً وباستمرار في قناة القوة العسكرية الإسرائيلية، ويتدخل في أي وقت من الأوقات إلى جانب إسرائيل، ليعينها أو لينقذها من هزيمة، وليس في الحروب المحلية التي وقعت في مختلف أنحاء العالم منذ عام ١٩٤٥ حتى اليوم، ما يماثل العون العسكري والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي الأميركي لإسرائيل، نوعاً وشكلاً وحجماً، وفي الزمن المناسب والمكان المناسب. (١٢)

لقد بُني العون الأميركي لإسرائيل على أساس أن يكون لدى إسرائيل، دائماً، قوة سلاحية تفوق مجموع ما لدى الدول العربية من قوة سلاحية. ومن المعروف أن الفكر العسكري الإسرائيلي يتمحور، في هذا الشأن، حول فكرتين رئيسيتين "أولاهما أن جميع الدول العربية جبهة واحدة أمامها، ويعني هذا ضرورة مساواة كميات الأسلحة التي يجب أن تملكها إسرائيل بكميات الأسلحة التي يملكها مجموع الجيوش العربية؛ وثانيتهما اعتبار القدرات النووية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط جزءاً من القدرات النووية العربية. وإذ تعرف إسرائيل أن أية دولة غير عربية في المنطقة لن تقبل بهذا الشرط، فإنها ستجد في ذلك مدخلاً إلى الاحتفاظ بقوتها النووية، وشهدت العلاقة الأميركية - الإسرائيلية نقلة نوعية، بتطويرها من تحالف إلى مشاركة إستراتيجية، وفي حين تصمت الولايات المتحدة صمتاً مطلقاً إزاء امتلاك إسرائيل السلاح النووي إلى جانب تفويقها في القوة العسكرية والسلاحية غير النووية، نجدها تنكر على دول من العالم الثالث مسعاها لامتلاك السلاح النووي.

٣-٢- تركيا

تبحث تركيا عن دور قيادي متميز لها في الشرق الأوسط، وهو هوى انتقل من زمن الخلافة العثمانية إلى تركيا العلمانية، الأطلسية ذات العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن المعروف أن اهتمامات تركيا الإستراتيجية تمتد إلى دوائر إقليمية ثلاث يفرضها عليها الموقع الجغرافي: الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية بامتدادها الإسلامي، والدائرة الآسيوية الوسطى. وتمثل هذه الدوائر الثلاث فضاءات لحركة تركيا الإقليمية ونفوذها الدولي وقدراتها العسكرية

والسياسية والاقتصادية، ولرغبتها في أداء دور مربع الأبعاد: أوروبياً، وشرق أوسطياً، وإسلامياً، وفي إثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، وبخاصة زوال الخطر السوفياتي السابق، وتدمير القوة العسكرية العراقية، وإخضاع الصراع العربي - الإسرائيلي لعملية التفاوض، وانحسار الحركة القومية العربية، اطمأنت تركيا إلى أن الأرض ممهدة للالتفات إلى الدائرة العربية، التي تمثل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستشارية والتجارية. وإذا تفعلت تركيا ذلك، تدرك أن الدائرة العربية تعيش في حالة سيولة وانفتاح. ومن هنا، يمكن النظر إلى المحاور التي أخذت تركيا تنشط في تشغيلها والتركيز عليها، كمثال دورها الفعال في عملية السلام في الشرق الأوسط، والمشروعات الاقتصادية الشرق الأوسطية، ومشروع أنابيب السلام الذي ينقل المياه إلى الجزيرة العربية، ومشروع إنشاء صندوق لتنمية المنطقة، والاشتراك في المفاوضات متعددة الأطراف من عملية التسوية الجارية للصراع العربي - الإسرائيلي منذ أواخر العام ١٩٩١.

أعطت حرب الخليج الثانية والثالثة تركيا زخماً جديداً لسياستها العربية والشرق الأوسطية، فتحررت على محاور ثلاثة: الأمن الإقليمي، والمجال الاقتصادي، والمياه، مع التخطيط لفتح الأسواق أمام المصنوعات التركية، وتشجيع رأس المال العربي على زيادة استثماراته في تركيا. إضافة إلى ذلك، حصلت تركيا على مكسب ذي طابع استراتيجي، تمثل بإسهام مالي كبير وفي اثر انتهاء الحرب. (١٣)

أرادت تركيا أن تجذب إليها أنظار دول الخليج العربية في المجال العسكري، فأعلنت عن قدرتها على توفير الدعم لدول مجلس التعاون الخليجي ومساعدتها على إنجاح خططها الرامية إلى تطوير قواتها المسلحة من خلال تزويدها بالأنظمة الدفاعية الحديثة والمتطورة، وعلى توفير الخبراء والفنيين والمدربين وكل ما تحتاجه دول مجلس التعاون الخليجي من خبرات فنية ، ثمة نقطة مهمة من المناسب الإشارة إليها، لأنها تلقي بعض الضوء على دور تركيا في المنطقة، وهي أن إسرائيل ترى في تركيا "ثقلاً مضاداً لإيران والعرب على السواء، فتركيا حليفة مخلص للولايات المتحدة وحلف الأطلسي، وفيها مؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت متحررة من الخطر السوفياتي، ولتركيا مشاكلها في إيران وعداء مذهبي لها، وبينهما تنافس على التفرد

مشروع الشرق أوسطي الكبير وأثاره الجيوبولتيكية المحتملة على الواقع العربي

د. نصيف جاسم أسود الأحبابي

والسيطرة في جمهوريات آسيا الوسطى، وتركيا قادرة على الضغط على العرب، وبين تركيا وإسرائيل مصالح متبادلة وكانت تركيا قد اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٨، فتعرضت لانتقاد الدول العربية ومعظم الدول الإسلامية. وفي مثل هذه الحالة من الوسطية، لم يكن باستطاعة تركيا أن تكسب رضاً خالصاً كاملاً، لا من العرب ولا من إسرائيل. حتى إذا بدأت عملية السلام في خريف ١٩٩١.

أنجزت بعض التقدم، أخذت تركيا تتحرر من حالة الوسطية تلك، لتجد أمامها فضاءً للعلاقات مع العرب وإسرائيل تتسع جنباته بمقدار ما تحرز عملية السلام من إنجازات، ويحقق لها طموحاتها في بناء نظام شرق أوسطي، تشغل فيه مركزاً قيادياً، وتستطيع من خلاله أن تنشط اقتصادها، وتستقطب رؤوس الأموال العربية لتوظفها في مجالات اقتصادها. وهكذا يلقي البعد الأمني الشرق الأوسطي قبولاً وتأييداً من تركيا، فهو يستجيب لنزعتها إلى السيطرة والهيمنة كدولة كبيرة ومتقدمة صناعياً وحضارياً بالنسبة إلى سائر دول المنطقة، وتملك قوة عسكرية كبيرة متطورة في تنظيمها وتسليحها، وتشغل مكانة إستراتيجية مهمة جداً. فإذا أضفنا إلى ذلك دورها في إطار حلف الأطلسي وفي إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وعلاقاتها المتميزة بالولايات المتحدة ومن ثم إسرائيل. (١٤)

وما لديها من فائض مائي تقيمه تقيماً عالياً كثروة إستراتيجية، فمن الطبيعي أن تجد تركيا في البعد الأمني الشرق الأوسطي ما يساعدها على تشغيل جميع هذه العوامل وتوظيفها لخدمة استراتيجيتها المختلفة، يضاف إلى ذلك كله أن البعد الأمني الشرق الأوسطي يعزز موقع تركيا في حلف الأطلسي، وفي كونها قاعدة مستقرة للقوات الأطلسية، وبخاصة الأميركية. وليس في ذلك جديد أو طارئ، فهي كذلك منذ انضمامها إلى حلف الأطلسي في الخمسينات. وسيضاف إلى ذلك اتساق التعاون العسكري وتوثيقه بين تركيا وإسرائيل، فكلتاها مرتبطتان أمنياً وعسكرياً بالولايات المتحدة، مع اختلاف أسباب الارتباط ونوعه وأشكاله ومداه بين الدولتين. (١٥)

يمكن القول إن الجارين العربي والإيراني، تجمعهما اعتبارات إستراتيجية وسياسية واقتصادية وثقافية وتاريخية ودينية. وهي اعتبارات تضعف أمامها الأسباب المضادة، وبخاصة إذا ما عززتها إرادة الطرفين في الحوار والرغبة في التلاقي والتفاهم. وإذا كان هذا الكلام يستند إلى النية الطيبة، فإن الأمر لا يؤخذ دائماً من هذا القبيل. فإذا نظرنا إلى العلاقة العربية - الإيرانية في الوقت الراهن، لأمكننا وصفها بالاضطراب، بصورة عامة، إذ أخذ بعض القضايا المحورية يلقي بظلاله على تلك العلاقة، ويطلع مساره بشيء من التوتر. فقد انتهكت القوات الإيرانية الحدود والأجواء العراقية غير مرة، ورسخت احتلالها الجزر الإماراتية الثلاث، وتعرضت مراراً لاتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، القريبة منها والبعيدة، من خلال دعم الجماعات المتطرفة فيها، وتشعر الدول العربية في الخليج بالقلق من جراء السلوك الإيراني. فإلى جانب تنامي الترسانة العسكرية الإيرانية تنامياً أحدثت خللاً في موازين القوى في المنطقة، يبدو تمسك إيران باحتلالها الجزر الثلاث، وبإصرارها على "إيرانية" تلك الجزر واستعدادها للقتال دونها، وحينما احتل العراق الكويت، رفضت إيران أن يحوز العراق أي مكسب من جراء احتلاله هذا، وأعلنت أنها ستحتل جزيرة بوبيان إذا ما تنازلت الكويت عنها للعراق. وعارضت إيران وجود قوات أجنبية في الخليج، ثم عدلت إلى عدم ممانعتها في أن تُخرج قوات أجنبية القوات العراقية من الكويت، ما دامت هذه القوات الأجنبية سترحل بعد ذلك.

وتنادي إيران بانسحاب القوات الأجنبية، وبخاصة الأميركية، من الخليج، متجنبة، في الوقت نفسه، الإثارة والمواجهة مع الولايات المتحدة، وتشير أغلبية المصادر المتخصصة بالشؤون الدفاعية الشرق الأوسطية، إلى أن إيران تواصل جهودها الرامية إلى إعادة بناء قواتها المسلحة وتحديث معداتها في جميع المجالات، وتجمع هذه المصادر على أن المحاولات الغربية، وبخاصة الأميركية، التي تبذل من أجل الحد من إمكانات وما يشد الانتباه في برامج التسليح الإيرانية أنها تنفذ في ظل تأكيدات متتالية من مصادر غربية على مواصلة إيران سعيها لامتلاك قدرات نووية، وتذهب هذه المصادر مذاهب شتى في تصوراتها ومعلوماتها. وتتوقع أن

تتمكن إيران من أن تصح القوة الإقليمية الإستراتيجية الرئيسية في المنطقة ، تعبر إيران في سياساتها ومواقفها عن رفضها للشرق الأوسطية، بسبب عضوية إسرائيل فيها والسيطرة الأميركية عليها. وتنسجم في ذلك مع توجهها القائم على اعتبار أمن الخليج مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه. لذلك فإن أي نظام أمني يتجاهل دورها مرفوض ولا يستقيم أمره. ويمكن القول إن الخليج يمثل محور الإستراتيجية الإيرانية، ففيه يتجسد حجم وقيمة الوجود الإيراني. ويقدر حجم وقيمة ذلك الوجود يكون حجم وقيمة التأثير الإيراني في عالم النفط وفي الاستراتيجيات العالمية، وبخاصة الأميركية، في الشرق الأوسط عموماً والخليج خصوصاً، وحتى إذا كانت إيران لا ترحب بالنظام الشرق الأوسطي القائم على السيطرة الأميركية - الإسرائيلية. (١٦)

ولعل مقالة برنارد لويس تعبر خير تعبير عن جوهر الشرق الأوسطية القائم على "التخلي الرسمي عن حلم القومية الذي طال تقديسه والمتعلق بدولة عربية موحدة أو حتى بكتلة سياسية متماسكة". ويجعل هذا الخبير الأميركي العالم العربي ممثالاً لحالة أميركا اللاتينية، حيث تتراكم مجموعة من الدول، تجمعها لغة واحدة وثقافة مشتركة ودين واحد، دون أن تجمعها سياسة مشتركة.

الاستنتاجات والخيارات المطروحة

• الاستنتاجات:

توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات جاءت لتمثل إبعاد هذا المشروع الذي يهدف الى تفكيك وطمس الهوية العربية وفق هذا النظام، وأصبح واضحاً أن غرض الخطة الأميركية - الإسرائيلية من إقامة النظام الشرق الأوسطي نزع الهوية القومية من الوجود العربي، وتحويل المنطقة من موطن للأمة العربية إلى مكان لشعوب شتى تجمعها هوية إقليمية ومصالح مشتركة، وذلك بتأصيل إسرائيل عضواً طبيعياً في المنطقة التي توضع في السيطرة المباشرة للولايات المتحدة، وبخاصة في المجالات النفطية والأمنية، وضم دول غير عربية مع دول عربية في ظل تكتل اقليمي واسع وفق اهداف وخطط جيوبولتيكية ساعية لخدمة دول عظمى خارج منطقة الشرق الاوسط، والسعي لاعادة ترتيب الخارطة السياسية للمنطقة وبشكل يعزز من الدور

الاقليمي المتقدم وربما المهيمن لأسرائيل، وتفعيل سياسية التطبيع للعلاقات الاسرائيلية مع دول الجوار الجغرافي العربي والإسلامي وبكافة المجالات.

زد على ذلك دور الولايات المتحدة الامريكية في اعادة هيكلة النظم الاقليمية والتكوينات القومية لدول المنطقة لتخطي العقبات التي تواجه استراتيجيتها في رسم وترسيخ مشروع الشرق أوسطي، ناهيك عن وضع تسوية شاملة للصراع العربي_الصهيوني يتم في ضوئها دمج إسرائيل مع الدول العربية وضمان الهيمنة الامريكية علة منطقة الشرق الاوسط، ونستنتج كذلك بأن خلفية المشروع الشرق الأوسطي توجه الاستراتيجية الأميركية نحو تنظيم علاقتها بالعالم العربي من خلال إقامة نظام مستقر قوامه الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية على المنطقة، وتغيب الأمن القومي العربي بتدمير مفهومه وبنيته وذلك وفق منظور الجغرافية السياسية المعاصرة.

• الخيارات المطروحة:

- كما هناك جملة من الخيارات المطروحة التي نعالجها على ضوء الاستنتاجات والإشكاليات القائمة لمشروع الشرق أوسطي الجديد والتي توصل إليها الباحث وهي:
- ١- العمل على مشاريع التكامل العربي وفي جميع المجالات وادخالها في طور التنفيذ لتكون رداً حضارياً ذو ابعاد مستقبلية تتسم وطبيعة التحديات التي تواجه المنطقة.
 - ٢- الحفاظ على الهوية الاسلامية للدول العربية لان الاسلام يشكل القاعدة ذات العمق الحضاري التي يمكن ان تدفع الدول العربية نحو الظهور كقوة اقليمية مستقبلية.
 - ٣- تكوين نمط للتعاون الاقليمي بين دول المنطقة العربية بما فيها التعاون الاقتصادي والعسكري مما يساعدها على ذلك تكوينها الجيوبولتيكي الذي يضعها على خط المواجهه الاول ضد الاستعمار الغربي وبكافة إشكاله، زد على ذلك فالدول العربية تحتوي على المقومات التي تؤهلهم الى ذلك الهدف.
 - ٤- الدعوة الى اعادة النظر في العلاقات العربية / العربية وتعميق أواصر الوحدة والإخوة لمواجهة التحديات التي من شأنها ان تؤثر على الوحدة العربية.

- ٥- يجب على الامانة العامة للجامعة العربية ان تأخذ موقف فعلي في ضوء التحديات التي تواجه المنطقة، وبالتحديد الدول العربية من صراعات ونزاعات تتغذى من خارج حدود الرقعة الجغرافية العربية وتعزيز ذلك في رسم خارطة سياسية تحمي الهوية العربية من هذا المد الغربي وذلك وفق منظور الجغرافية السياسية.
- ٦- لذا فعلى العرب المعنيين بمحاربة الإرهاب الأميركي - الصهيوني، عليهم أن يعملوا على بناء القوة الذاتية العربية المتمثلة بالقوة الجماهيرية المنظمة والبعيدة عن التسييس لجهة دون اخرى، ومما تشكل جبهة صراع أيديولوجي وسياسي ضد خط الاعتماد على الخارج، لأنه الخط الاستسلامي الرئيسي في السياسة العربية الرسمية وغير الرسمية إنه خط الأنظمة التابعة والقوى المستسلمة، خط التجار والسماصرة وخط الواجهات السياسية والإيديولوجية المرتبطة بالسياسات الدولية، ولعل من نافلة القول ان ستظل القوة الرئيسية في مواجهة الإرهاب الأميركي الصهيوني ومشاريع الشرق أوسطية، هي قوة الجماهير.

هوامش البحث:

١. مارينا أوتاواي وآخرون، الشرق الاوسط الجديد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، ٢٠٠٨، ص ٥.
٢. مارينا اوتاواي واخرون، مصدر سابق، ص ١٢.
٣. باسكال بونيفاس، ترجمة احمد الشيخ، الحرب العالمية الرابعة، المركز العربي للدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٥.
٤. أسامة خالد، المستقبل العربي في العصر الأميركي، مركز القادة للكتاب والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٩.
٥. المصدر نفسه، ص ٤٨.

٦. إسحاق الشيخ، مرة أخرى، التغيير ومشروع الشرق الأوسط، صحيفة الأيام، ١٠ أكتوبر، القاهرة، ٢٠٠٤. ص ٤٥
٧. شيمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، الطبعة الأولى، دار الجليل، عمان، ١٩٩٤. ص ١٦٥.
٨. شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢. ص ٧٠.
٩. اوغسطين نورتون، ترجمة فريد عسلي، الأمن في الشرق الأوسط توجهات جديدة، المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، غزة، ١٩٩٩. ص ٥٨.
١٠. اوغسطين نورتون، مصدر سابق، ص ٩٤.
١١. مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب، التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة نبيه الجزائري، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٤. ص ١٤٢.
١٢. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٤. ص ٩٦.
١٣. حسين معلوم، التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، ملحق جريدة صوت العرب، القاهرة، ٢٢ كانون الثاني، ١٩٩٥، ص ١٨٨.
١٤. عبد المنعم سعيد، العرب و ١١ سبتمبر، الأعمال الفكرية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٣. ص ٢٤.
١٥. عبد المنعم سعيد، مصدر سابق، ص ٣٥.
١٦. باسكال بونيفاس، مصدر سابق، ص ٨٤.

المصادر:

- ١- مارينا أوتاواي وآخرون، الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، ٢٠٠٨.
- ٢- باسكال بونيفاس، ترجمة احمد الشيخ، الحرب العالمية الرابعة، المركز العربي للدراسات الغربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٣- أسامة خالد، المستقبل العربي في العصر الأمريكي، مركز القادة للكتاب والنشر، ١٩٩٢.
- ٤- إسحاق الشيخ، مرة أخرى، التغيير ومشروع الشرق الأوسط، صحيفة الأيام، ١٠ أكتوبر، ٢٠٠٤.
- ٥- اوغسطين نورتون، ترجمة فريد عسلي، الأمن في الشرق الأوسط توجهات جديدة، المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، غزة، ١٩٩٩.
- ٦- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٤.
- ٧- حسين معلوم، التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، ملحق جريدة صوت العرب، القاهرة، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٥.
- ٨- عبد المنعم سعيد، العرب و ١١ سبتمبر، الأعمال الفكرية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٩- شميون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، الطبعة الأولى، دار الجليل ، عمان ، ١٩٩٤.
- ١٠- شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ١١- نبيه الجزائري، التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية ، جامعة تل أبيب،، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٤.
- ١٢- الشبكة المعلوماتية (الانترنت) وعلى الموقع الاتي: www.marefa.org

Abstract

The Middle East political concept and Jeopoltekeya has implications geography is well-defined, and can accommodate the region or narrows as strategies for major countries dominating the international politics, when the Cold War ended introduced several concepts, including a new international order and the Middle East and globalization, since all of these concepts are in favor of countries certain of the objectives of the strategy Kalekian Zionist, Turkey and Iran, as played roles new leadership in the creation of the territory of New and control it, moreover, the new project of the Middle East means to achieve political and economic transformations in some countries in the region, and rework some units of the region in a manner that responds to the variables of international and regional In the forefront are very important variables: one expressed by Advisor to the U.S. President for National Security when he said that with the end of the Soviet threat of military force the United States became more freedom to intervene in other countries and, secondly, the peace process in the Middle East. It is expected to anchor the foundations of the new Middle Eastern order during the five years of the agreement transitional Palestinian-Israeli conflict.

So came these two variables in their results the birth of a new era for the distribution of power and influence in the Arab region and at the global level, and in light of these events geostrategic came to life born politician dubbed the Middle East, and this project is the most dangerous projects colonial aimed at tearing the Arab world and hashed more than it is fragmented and divided into small states easy to control, and integration of non-Arab countries (Iran and Turkey) with the Arab states and annexed in political blocs new and work on a comprehensive settlement to the Arab - Israeli is in the light of the integration of this entity with the Arab countries and to ensure American hegemony on the Middle East.